دور وأثر الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2000-2015)

The role and impact of public spending on human capital in economic growth in Algeria for the period 2000-2015

Le rôle et l'impact des dépenses publiques destinées au capital humain dans la croissance économique en Algérie pour la période 2000-2015

ط.د/ سمية بن عمورة*، أ.د/ ناجي بن حسين

مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/02/24 تاريخ القبول: 2019/05/21 تاريخ النشر: 2019/06/22

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل واقع الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري بالجزائر، والبحث في مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة 2000-2015، وفي هذا الصدد تم الاعتماد على كل من الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والصحة في تقدير أثرهما على النمو الاقتصادي باستخدام الأسلوب القياسي. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من ارتفاع هذا النوع من النفقات خاصة نفقات التعليم، إلا أن نتائجها الإيجابية المحققة تبقى ضعيفة ومحدودة، ويرجع ذلك من جهة أولى إلى الاهتمام بالجانب الكمي على حساب الجانب النوعي وعدم ربط سوق العمل بمخرجات التعليم، ومن جهة أخرى إلى غياب التجهيزات المادية الكفأة في الجانب الصحي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام؛ رأس المال البشري؛ النمو الاقتصادي؛ التعليم؛ الصحة.

Abstract :

This study aims to find out and analyze the reality of public spending for human capital in Algeria, And look at how its contribution to economic growth for the period 2000-2015,This by reposing on public spending destined to education and health sectors to estimate their effect on economic growth using econometric analysis. The study concluded that, although this form of spending was high, especially education spending, its realized positive effects are still weak and limited due to the interest in quantitative side in comparison to the qualitative one, and the non-linking between labor market and education outputs. By another side, the absence of efficient material equipment in the side of health.

Keywords: public spending; human capital; economic growth; education; health.

Résumé :

L'objectif principal de cette étude vise à mieux connaître la réalité des dépenses publiques destinées aux secteurs de l'éducation et de la santé en Algérie, à analyser leur contribution à la croissance économique pour la période 2000-2015, et à évaluer par une approche économétrique, l'impact de ces dépenses publiques destinées au capital humain, sur la croissance économique et le développement.

Cette étude est parvenue à la conclusion que, malgré l'augmentation de ce type de dépenses, notamment celles destinées à l'éducation, les résultats obtenus, et bien qu'ils soient positifs, restent tout de même faibles et limités. Cela est dû à la prise en compte de l'aspect quantitatif au détriment de l'aspect qualitatif, à l'absence de liaison entre le marché du travail et les outputs de l'éducation d'une part, et l'absence des équipements efficaces dans le domaine de la santé d'autre part.

Mots clés : dépenses publiques ; capital humain ; croissance économique ; éducation ; santé.

*المؤلف المراسل: soumia.benamoura@yahoo.fr

مقدمة

يعتبر الإنفاق العام الأداة الرئيسية لكل دولة من أجل دفعها لعجلة النمو والتنمية الاقتصادية، ويعتبر إنفاق الدولة على رأس المال البشري أحد أهم التوجهات الحديثة لها في العقد الأخير، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول على المستوى الداخلي أو العالمي، كما يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري استثمارا هاما وهو ما أثبتته نظريات النمو الداخلي حيث اعتبرت العنصر البشري عنصرا انتاجيا يسهم في النمو من خلال إعداد الانسان بما يؤهله إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، فاحتلت بذلك قضايا التنمية البشرية والاستثمار ضمن جوانبها (خاصة التعليم والصحة) أهمية بالغة ضمن التجارب التنموية لدى العديد من البلدان منذ استقلالها، الأمر ذاته بالنسبة للجزائر فقد أعطتها أولوية خاصة ضمن برامجها التنموية منذ سنة 2000، وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل التالي:

"هل ساهم الإنفاق على رأس المال البشري للفترة 2000-2015 في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟"

فرضية البحث

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

"يؤدي الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والصحة في الجزائر إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي"

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي عبر مختلف الاسهامات النظرية له، ثم محاولة اسقاطها على الجزائر عند محاولة التطبيق والقياس لحالتي التعليم والصحة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى معرفة وتحليل واقع الإنفاق العام في الجزائر بصفة عامة ونصيب قطاعي التعليم والصحة منه بصفة خاصة، وقياس مدى مساهمة هذا الإنفاق المخصص لهما في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل بعض المفاهيم والعلاقات والمؤشرات الهامة، وكذلك الأسلوب القياسي في تقدير أثر الإنفاق العام الموجه لقطاعي الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تم دراسة حالة الجزائر باستخدام بيانات الإنفاق العام الموجه للتعليم وللصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام بالاعتماد على كل من بيانات البنك الدولي وقوانين المالية من سنة 2000-2015 ومدى تأثيرها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

تقسيم البحث

1- التأصيل النظري لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي؛

2- واقع كل من الإنفاق العام الموجه للتعليم والصحة والناتج المحلي الاجمالي بالجزائر 2000-2015؛

3- الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2015.

1- التأصيل النظري لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي

يمكن التطرق لأهم الأدبيات النظرية والمفاهيم والعلاقات الأساسية للدراسة فيما يلي:

1-1 الأدبيات النظرية لرأس المال البشري والنمو الاقتصادي

اهتم الاقتصاديون بعوامل النمو الاقتصادي فانتبهوا لأهمية رأس المال البشري كمحدد له خاصة لدى الدول التي تفتقر للموارد الاقتصادية، وظهر ذلك جليا من خلال نظريات رأس المال البشري ونظريات النمو الداخلي التي تعتبر أهم النظريات الحديثة التي اعتنت وسعت لتحديد دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وأهم المفكرين والمنظرين في هذا المجال هم: **شولتز** (schultz1961) الذي يرى أن رأس المال البشري هو الموارد الملازمة للإنسان والتي يمكن استخدامها لتحسين الظروف المعيشية، ولخص هذه الموارد الكامنة في الإنسان من خلال المعارف والمهارات التي يمتلكها (Odo Stephen Idenyi et al, 2016, p. 59)، وأجرى **دونيسون** (E.F.Denison 1962) دراسته على الاقتصاد الأمريكي مستخدما دالة الانتاج البسيطة كوب دوغلاس لقياس مصادر النمو في هذا الاقتصاد للفترة 1910-1960 وتوصل إلى مساهمة الاستثمار التعليمي بـ 23% في المتوسط من معدل زيادة الناتج القومي الاجمالي، كما حاول **هاربيسون ومايرز** (Ch.M.Myers, F.Harbison,1964) تحليل مجموعة من العوامل التي تؤثر في النمو لـ 75دولة، وقد شكلت العوامل المعرفية والثقافية الجزء الأكبر منها (عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، ص ص 5، 6) أما **روبرت سولو** (R M.Solow 1975) فتناول في دراسته أثر التعليم على زيادة الانتاج (النمو الاقتصادي) وكشف من خلالها عن مساهمة عوامل أخرى- غير رأس المال والعمل- في زيادة الانتاج، ويتمثل التعليم والمعرفة والتقدم التكنولوجي والأبحاث العلمية الجزء الأكبر منها، وتوصل من خلال دراسته حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في أمريكا للفترة 1909-1949 إلى تضاعف انتاجية الفرد في الساعة، وأن هذه العوامل لها دور كبير جدا في زيادة الانتاج بـ 87.5% بينما تساهم العوامل المادية بـ 12.5%. (دينا أحمد عمر، 2013، ص ص 130، 131)، وبحث **هيكس** (Hiks 1980) في العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحو الأمية ومتوسط العمر المتوقع في البلدان النامية (83 بلدا) خلال الفترة 1960 -1977 ووجد أن 12 دولة التي تشهد أعلى معدلات النمو هي التي تتمتع بأعلى مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع (Majed Farhan Bader, 2012, p. 99)، ويشير **لوكاس** (Lucas 1988) في نموذجه الذي احتوى على قطاعين (قطاع انتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري) إلى وجود اختلاف في درجة الغنى بين البلدان مرده إلى المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم (محمد موساوي، 2015/2014، ص ص 105، 106)، أما **رومر** (Romer1990) فيشير إلى إمكانية أن يؤثر رأس المال البشري بالإيجاب ومباشرة على انتاجية الفرد بتعزيز قدرات الاقتصاديات القائمة على الابتكار في مجال التكنولوجيا الحديثة (سهيل عيسى مقابلة ومصطفى محمد العلاونة، 2016، ص 337)، في حين قام **بارو** (Barro 1991) بدراسته على 98 دولة في الفترة1960-1985 باستخدام القيم الأولية لمعدل المدارس الابتدائية والثانوية ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، نسبة الموظفين، معدل وفيات الأطفال تحت سن الرابعة، وأظهرت النتائج أن معدل الالتحاق بالمدارس لها آثار ايجابية على النمو الاقتصادي وأن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لها آثار سلبية بإدخال متغيرات أخرى على النموذج (Rezine Okacha, 2015, p. 335)، وتوجد العديد من الدراسات والبحوث التجريبية الأخرى التي سعت إلى تقدير علاقة الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري من تعليم وصحة وسكن وغذاء بمدى تحقيقه للنمو الاقتصادي سواء بأخذ حالة

الجزائر أو لبلدان أخرى ولفترات زمنية مختلفة، غير أن نتائج هذه الدراسات اختلفت فيما بينها، منها ما تم تفسيره باختلاف الخصائص الهيكلية للبلد وأخرى لاختلاف الأسلوب الاحصائي للمعالجة، ولم تكن نتيجة دور الإنفاق على العنصر البشري حاسما في هذه الدراسات، ونوجز أهم الدراسات السابقة للموضوع في ما يلي:

دراسة **أحسن حسين الهيثمي وآخرون** (2009) التي هدفت لتقدير أثر الانفاق الحكومي الموجه أساسا لقطاعي الصحة والتعليم في كل من السعودية والأردن باستخدام أساليب المعالجة الاحصائية، وخلصت إلى أن الإنفاق الموجه لكل منهما يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

دراسة **دينا أحمد عمر** (2013) التي هدفت لتقدير أثر حجم الانفاق العام في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي على عينة من الدول العربية للفترة 1990-2009، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية حيث تم التوصل إلى إيجابية تأثيره على كل من المملكة العربية السعودية وعمان ومصر، ووجود تأثير سلبي له في كل من الجزائر واليمن.

دراسة **أحمد سلامي واسماعيل بن قنة** (2016) التي هدفت لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1964-2013، وباستخدام سببية جرانجر اتضحت وجود علاقة توازنية بين كل من المتغيرين: الإنفاق العام الموجه للتعليم والنمو الاقتصادي.

دراسة **علي مكيد** (2017) التي هدفت إلى قياس أثر التغيرات في الإنفاق الحكومي الصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام مشتق دالة كوب دوغلاس، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباطية بين التغير في الإنفاق الحكومي الصحي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

دراسة (Stephen Oluwatobi, Et I. Oluranti Ogunrinola) (2011) التي هدفت إلى البحث حول مدى تأثير كل من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية على التعليم والصحة ومن ثم أثر هذين الأخيرين على النمو الداخلي في نيجيريا باستخدام نموذج سولو، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين النفقات الحكومية الجارية على تنمية رأس المال البشري والإنتاج الفعلي في نيجيريا؛ في المقابل علاقة سلبية مع النفقات الحكومية الاستثمارية الموجهة لرأس المال البشري.

دراسة (Nabila Asghar.et-al) (2011) التي هدفت لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي الموجه لمختلف القطاعات الاجتماعية على النمو الاقتصادي وخفض معدل الفقر في باكستان للفترة 1974-2008، ولتقدير هذا الأثر على التعليم والصحة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، العجز الموازني والنظام والقانون باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الموجه لرأس المال البشري و النمو الاقتصادي.

دراسة (Boussalem Fatima et al) (2014) التي هدفت إلى البحث في العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1994-2014، باستخدام علاقة التكامل المشترك وسببية جرانجر ونموذج ECM، وتم التوصل إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الإنفاق العام على الصحة إلى النمو الاقتصادي وغياب هذه العلاقة في الأجل القصير.

دراسة (Yousra Mekdad et al) (2014) التي هدفت الى معرفة العلاقة بين الإنفاق العام التعليمي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2012 باستخدام اختبار السببية، وتم التوصل إلى أن الإنفاق العام على التعليم يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

نلاحظ اختلاف النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة بتنوع التوجهات البحثية لها واختلاف البلدان وهيكلها الاقتصادي وفتراتها الزمنية بالإضافة إلى اختلاف الاسلوب القياسي المعتمد، وبالرغم من اتفاقها مع دراستنا الحالية من حيث الهدف، إلا أن دراستنا هذه تتميز عنها بالسعي نحو تقدير أثر الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي باعتماد نسبة الإنفاق العام الموجه للتعليم ونسبة الإنفاق العام الموجه للصحة كنسب لإجمالي الإنفاق العام في الجزائر في ظل الفترة التي تميزت بزيادة حجم الإنفاق العام خصوصا تكثيفه على جانب التنمية البشرية كمحور رئيسي ضمن البرامج التنموية، كما أنا دراستنا تتميز أيضا بمحاولة تفسير وربط النتائج المتوصل إليها بالنظريات المشار إليها سابقا.

1-2 آلية تأثير الإنفاق الموجه للتعليم والصحة على النمو الاقتصادي

يعتبر البحث في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بشكل عام محل بحث العديد من المفكرين والباحثين والأكاديميين لسنوات عديدة ويرتكز نقاشهم غير الحاسم حول ما إذا كانت السببية تنطلق من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي أم العكس، وتولد هذه الأفكار نوعين من النظريات: قانون فاغنر الذي يعتبر الإنفاق العام عاملا داخليا مدفوعا بالنمو الاقتصادي، والفرضية الكينزية التي تفسر زيادة النمو الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام للبلد من خلال تحفيزه للإنتاج الذي بدوره يرفع من الطلب الكلي وفي النهاية زيادة الناتج المحلي (Fintan Paul and Godlove Furahisha, 2017, p. 33).

وبشكل أخص يعتبر الاهتمام بتنمية رأس المال البشري مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي وغاية في حد ذاتها نظرا لمدى مساهمة العنصر البشري في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية، وهذا ما ظهر جليا من خلال نظريات النمو الداخلي.

كما أن **ماك كيلوش** (Mac-Culloch**1789**-1864) يرى أهمية رأس المال البشري وذلك من خلال حمل الأفراد لأفكار ومؤهلات علمية تدفع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال الإبداع والاكتشافات التي يحققونها (ابراهيم شريفي، 2012، ص 34)، ويلعب قطاع التعليم دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إعداد الطاقات البشرية العاملة المؤهلة في مشاركة علمية وعملية، تكون حافزا ومحركا للتنمية الاقتصادية، فلهذا القطاع أبعاد مهمة تتمثل في توزيع المدارك العلمية السليمة بما يؤدي إلى نمو قدرات الإبداع والتميز وبالتالي يسهم بشكل مؤكد في تحقيق النمو(دينا أحمد عمر، 2013، ص 133)، من جهة أخرى تعتبر الصحة أساسا للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي فهي تؤثر إيجابا وبشكل مباشر عليه بزيادة الإنتاج من خلال عمل الأصحاء الذين يتمتعون بقدرة إنتاجية أكبر والعكس باعتلال الصحة...الخ، وهناك تأثير غير مباشر على الإنتاج فعلى سبيل المثال فإن تحسين الصحة يزيد جذب الاستثمار في التعليم والفرص التعليمية من جانب واحد، ويستعد الأفراد لمواصلة التعليم واكتساب المزيد من المهارات (Fatima Boussalem, 2014, p. 26) و بالتالي فالإنفاق العام على كل من القطاع التعليمي والصحي يلعب دورا هاما في تغطية الاحتياجات وتوفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

1-3 الإطار النظري للمفاهيم الأساسية للدراسة

الإنفاق العام: يعرف بأنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة الخزينة العمومية لإشباع حاجة عامة، إذ يعد المحرك الفعال للنشاطات الاقتصادية كافة، فبنموه تنمو كافة النشاطات الاقتصادية وبتباطؤه تتباطأ الحركة الاقتصادية بنواحيها كافة (هيام خزعل ناشور، 2012، ص 10).

النمو الاقتصادي: هو الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة، ويتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على انتاج البضائع والخدمات (يوسف حوشين، 2015، ص 132).

رأس المال البشري ومؤشرات قياسه: تتعدد تعاريف رأس المال البشري بتعدد واختلاف توجهات الباحثين الاقتصاديين، فنجد أن مفهوم رأس المال البشري حسب دراستنا يشير إلى "مجمل الاستثمارات في التعليم والصحة والتدريب في مكان العمل، التي تسمح برفع انتاجية العامل في سوق العمل، أما الاستثمار في رأس المال البشري فيعرف على أنه إنفاق على الانسان لزيادة دخله في المستقبل (نجاة قاضي، 2014، ص 59)، ويقاس رأس المال البشري بعدة مؤشرات معتمدة من طرف الهيئات الدولية أو الدراسات الاقتصادية أهمها (حمزة مزيان، 2016/2015، ص ص 87، 88):

المؤشرات الخاصة بالتعليم: مؤشر الأمية، مؤشر متوسط سنوات الدراسة، مؤشر نسبة التمدرس، مؤشر متوسط سنوات الدراسة لكل مرحلة، مؤشر التحصيل العلمي، مؤشر الإنفاق على التعليم.

المؤشرات الخاصة بالصحة: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الفارق في الربح العمري:

X=85-EVN، حيث 85 هو أقصى عمر محقق في الدول المتقدمة، وEVN العمر المتوقع عند الولادة.

الإنفاق التعليمي: الإنفاق التعليمي يمثل كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم والتي يجب أن تترافق مع توفر الموارد الحقيقية (البشرية والمادية) حيث أن توفر الموارد المالية لوحدها وزيادة الإنفاق العام لا يتيح لها أي تطوير للتعليم (ذهبية سيد علي، 2017، ص 44)، ويشمل الإنفاق العام حسب منظمة الـ OECD الإنفاق المباشر على المؤسسات التعليمية فضلا عن الإعانات العامة المتصلة بالتعليم التي تمنح للأسر وتديرها المؤسسات التعليمية، كما يشمل الإنفاق العام الانفاق على المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2016).

الإنفاق الصحي: ويشير الإنفاق العام على الصحة إلى الإنفاق على الرعاية الصحية التي تتكبدها الأموال العامة، (من هيئات حكومية وإقليمية ومحلية وخطط للضمان الاجتماعي)، ويشمل تكوين رأس المال العام على الصحة الاستثمار الممول من القطاع العام في المرافق الصحية بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية إلى القطاع الخاص لبناء المستشفيات والمعدات (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2001).

تنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية: تنمية رأس المال البشري عبارة عن تعبئة للطاقات لزيادة قيمتها ورفع مكانتها بما يمكن من استخدامها بصورة مبدعة عن طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية، فيتعلق مفهوم تنمية رأس المال البشري بزيادة الانتاج من السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة لرأس المال العيني (يوسف مسعداوي، 2015، ص.243)، ومن هنا ظهرت أهمية كبيرة له لاعتبار البشر وسيلة هامة لنمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة أهميته في الفكر التنموي، ليظهر مفهوم جديد وهو "التنمية البشرية".

حيث قام الاقتصادي **محبوب الحق** بالبحث في تدابير التقدم البشري وأعرب عن اعتقاده بأن استخدام الناتج المحلي الاجمالي لم يكن على نحو كاف لقياس رفاه الإنسان، فقام بالتعاون مع مجموعة من الاقتصاديين وأشهرهم **أمارتيا سان** بوضع إطار لتقارير تعكس مستويات التقدم والتحسن في الحالة الانسانية (Akbar Khodabakhshi, 2011, p. 252)، فقام **محبوب الحق** بتحويل تركيز اقتصاديات التنمية من الدخل القومي إلى سياسات محورها الناس وذلك بمساعدة

أمارتيا سان (Chris Tofallis, 2013, p. 1326)، واعتبرت بذلك التنمية البشرية جزءا من نظريات التنمية والنمو الاقتصادي إلى أن توّج بتبنّيه وترويجه من طرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) في التقارير الصادرة عنه، وعرف مفهوم التنمية البشرية في أوّل تقرير صادر عنه عام 1990بـ "أنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس حيث تقود إلى حياة طويلة وصحية ومتعلمة وأن تتمتع بعيش لائق، بالإضافة إلى توسيع الحريات السياسية والاجتماعية والقدرات (United Nations Development Program (UNDP), 1990, p. 10)".

2-واقع كل من الإنفاق العام الموجه للتعليم والصحة والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2000-2015

يهدف تحقيق مستويات عالية للتنمية البشرية إلى تهيئة الظروف الجيدة للفرد من أجل عيشه حياة صحية ذات علم وثقافة يستطيع من خلالهما القيام بنشاطاته بما يزيد من إنتاجيته، وهو ما قاد الجزائر إلى وضع خطط تنموية سميت ببرامج الإنعاش الاقتصادي جرى تنفيذها في الفترة 2001-2014 اعتبر الإنفاق العام فيها الأداة الرئيسية من خلال سياسة توسعية على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل الأريحية المالية التي شهدتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والجدول التالي يوضح موقع التنمية البشرية ضمن البرامج التنموية للفترة 2001-2014.

جدول رقم-1-: موقع التنمية البشرية ضمن البرامج التنموية بالجزائر للفترة 2001-2014

القطاعات	2001- 2004 برنامج الانعاش الاقتصادي	2005- 2009 البرنامج التكميلي	2010- 2014 برنامج دعم النمو
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	1703.15	6448
دعم التنمية الاقتصادية	65.4	337.2	1566
التنمية البشرية	**204.2**	**1908.5**	**10122**
تحديث القطاع العام ودعم الإصلاحات	45	203.9	1666
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	-	50	250
المجموع (مليار دج)	525	4152.75	20052
المجموع (مليار دولار)	7	156	286

المصدر: (فوزي مرابط و نادية شطاب، 2015، صفحة 294)

نلاحظ أن التنمية البشرية تستحوذ على أكبر مخصص مالي ضمن البرامج التنموية منذ سنة 2005 بعدما كانت الهياكل القاعدية تحظى بالنصيب الأكبر، ما يوضح زيادة توجه الحكومة لهذا الجانب، فيشهد الإنفاق العام توسعا وارتفاعا كبيرا مستمرا خلال البرامج التنموية التي جرى تنفيذها منذ مطلع هذه الألفية التي تزامنت مع انتعاش المداخيل البترولية، وبهذا حظي كل من التعليم والصحة على نصيب هام ضمن المخصصات الموجهة التنمية البشرية يمكن تمثيلها كما يلي:

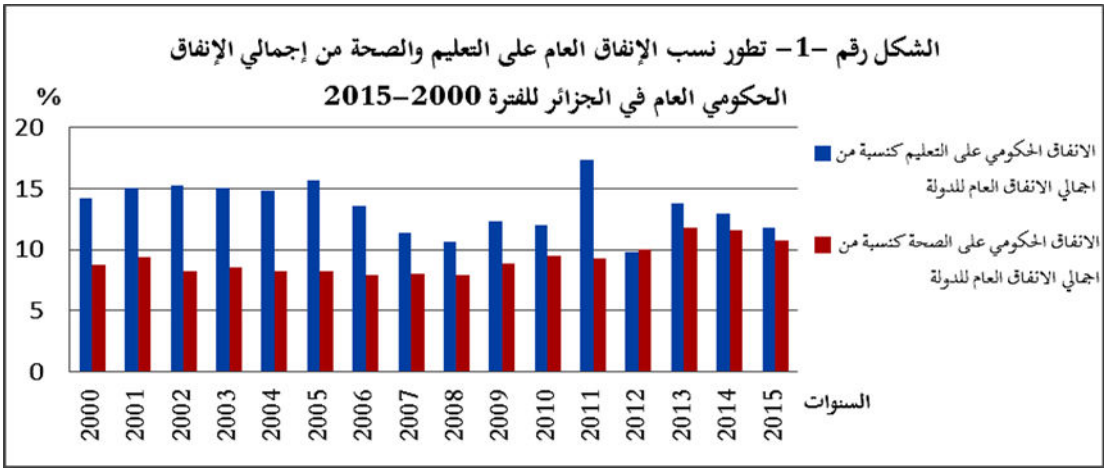

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 02)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسب الإنفاق العام الموجهة للصحة إلى إجمالي الانفاق العام تتراوح بين 8.79% و11.85% وهي نسب ذات مستويات متقاربة وتتمتع بالاستقرار وهي أقل من نسب الإنفاق العام على التعليم التي تحظي باهتمام أكبر، وهذا يبرر بتوجهات الدولة نحو الاهتمام بقطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة ووضعها ضمن أولوياتها، وكذلك سعيا منها نحو تحقيقها جملة من الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين ترتيبها لدى العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية التي تهتم بتنمية رأس المال البشري، فالتمويل الحكومي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل كلا من التعليم والصحة في الجزائر وذلك لطبيعتيهما المجانية، فتشهد النفقات العامة الموجهة لتمويلهما ارتفاعا متزايدا منذ بداية الألفية، والشكل التالي يوضح نصيب قطاع التعليم منها بشقيها: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

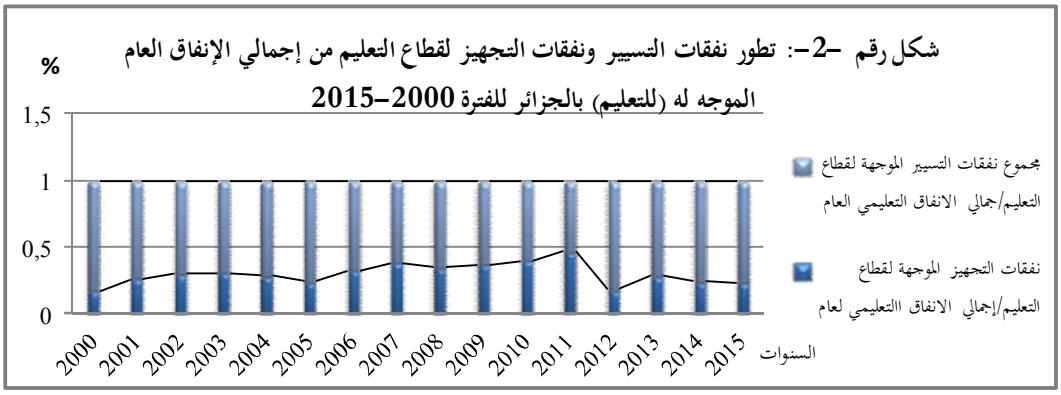

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 01)

من خلال الشكل نلاحظ أن نفقات التعليم بشقيها (نفقات تسيير أو نفقات تجهيز) مرتفعة، غير أن نفقات التسيير (المكونة أساسا من المنح والرواتب والأجور والتعويضات) تحظى بالجانب الأكبر من إجمالي الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم بالجزائر طيلة الفترة 2000-2015 مقارنة بنفقات التجهيز وهذا ما يدل على نقص الاستثمارات في الإمكانات المادية، كما ترتفع نفقات التسيير لعدة عوامل اهمها: ارتفاع مستوى أجور العاملين في المؤسسات التعليمية نظرا لاحتجاجات النقابات العمالية حول الأجور والمنح والتعويضات والعلاوات، كما تعتبر أيضا نفقات التجهيز الموجهة لهذا القطاع أيضا مرتفعة بالرغم من انخفاض مستواها عن مستوى نفقات التسيير إلا أن ذلك يبرر بتزايد عمليات تشييد المنشآت التعليمية منذ بداية تنفيذ البرامج الاستثمارية، ويوضح الشكل -3- نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ومدة الحياة المدرسية المتوقعة سنة 2008 للجزائر وبعض الدول.

شكل رقم -3-: الإنفاق العام على التعليم، نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وتوقع الحياة المدرسية 2008

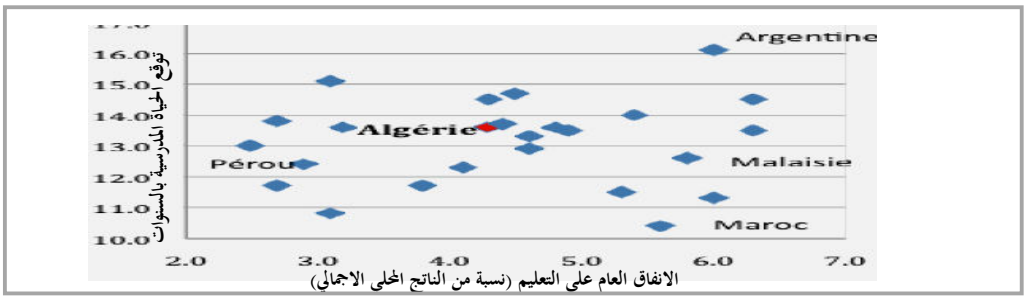

Source : (C.N.E.S, 2016, p. 74)

نلاحظ من الشكل عند مقارنة الإنفاق العام للتعليم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والعمر الدراسي المتوقع ضمن أهم البلدان الموضحة أن الجزائر تزيد المدة المتوقعة للدراسة فيها عن البيرو والمغرب وماليزيا، أما نسبة إنفاقها على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أقل مما تنفقه كل من الأرجنتين وماليزيا والمغرب نسبة إلى ناتجها المحلي الخام، ويفسر الاختلاف في العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم وتوقع الحياة المدرسية بين مختلف البلدان إلى طبيعة السياسات المتبعة في هذا القطاع ونوعية أهدافها، بالإضافة إلى مدى كفاءة الاستثمارات الموجهة له وأولوياتها.

وإلى جانب الاهتمام بالتعليم في الجزائر، فإن الحكومة الجزائية تبذل مجهودات كبيرة أيضا على الصعيد الصحي، سعيا منها نحو تحسين مؤشراتها الصحية، باعتباره شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تنميته، وذلك بما يحقق الأهداف الانمائية للألفية ضمن البعدين التعليمي والصحي، فتقوم بتكثيف جهودها الانفاقية في عمليات تمويليهما، ويشير الشكل التالي إلى نسب الإنفاق الصحي (الحكومي والخاص) إلى إجمالي الإنفاق الصحي في الجزائر للفترة الموضحة.

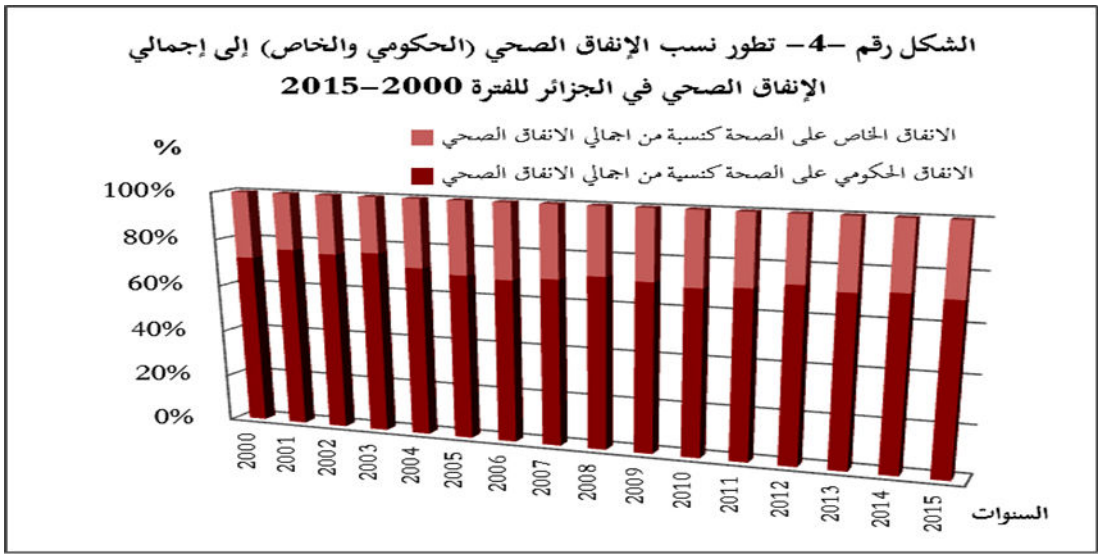

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 02)

من خلال الشكل نلاحظ أن الدولة تتحمل مسؤولية تمويل قطاع الصحة نظرا لطبيعة خدماته المجانية في الجزائر، حيث تتراوح نسبة الإنفاق الصحي الحكومي بين 76.7% سنة 2003 و68.5% محققة سنة 2006 (والباقي من النسب مسؤولية الدخل الخاص)، وهي تقابل السنوات التي حققت أعلى وأدنى نمو اقتصادي بسبب تحسن المداخيل البترولية، وبالتالي التوسع في حجم النفقات العامة للدولة بما فيها الموجهة للقطاع الصحي، كما تستحوذ نفقات الضمان الاجتماعي على الصحة على أكبر نسبة ضمن إجمالي الإنفاق الصحي في الجزائر كما هو موضح في الشكل التالي:

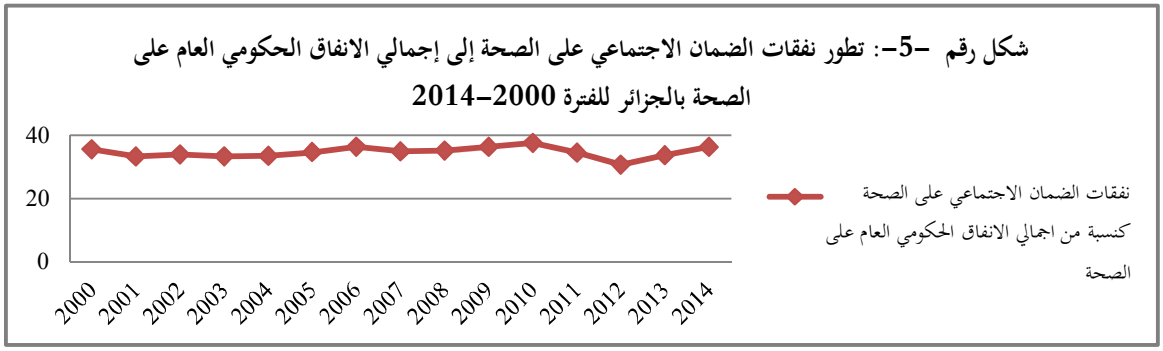

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 02 حسب آخر البيانات المتوفرة)

يوضح لنا الشكل مقدار مساهمة نفقات الضمان الاجتماعي على الصحة في تمويل القطاع الصحي في الجزائر، وهي نسب عالية فنلاحظ أنه يستحوذ على ما يتراوح نسبته 30,78% و 37,59% خلال الفترة 2000-2014، وهذا يدل على أهمية الدور التمويلي الذي يؤديه صندوق الضمان الاجتماعي كممول رئيسي إلى جانب الخزينة العامة للقطاع الصحي، من خلال مساهمة الاقتطاعات الاجبارية للعمال الأجراء من أجل تغطية الأخطار الصحية، أو زيادة اشتراكات القطاع الخاص في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وتحتل نفقات تعويض الأدوية في الجزائر لدى المؤمن عليهم أكبر نصيب من نفقات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى محاولة تغطية الأخطار كإصابات العمل، والتكفل بالخدمات الاجتماعية لصالح الفئات المحرومة.

ويشير الشكل -6-إلى هيكل توزيع النفقات الحكومية الموجهة للقطاع الصحي في الجزائر سنة 2011.

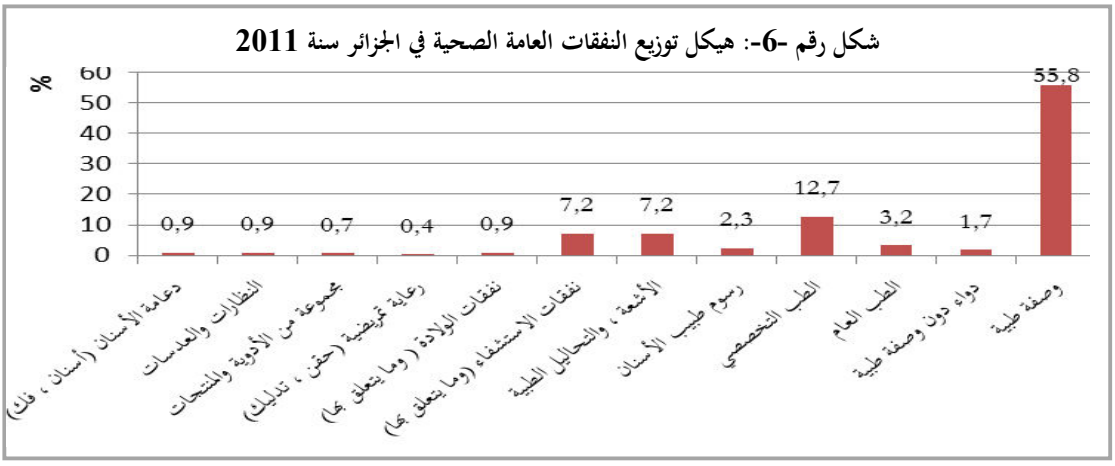

Source : (C.N.E.S, 2016, p. 91)

نلاحظ أن ما يفوق 55.5% من النفقات العامة الموجهة للصحة تتجه نحو تمويل الأدوية بوصفات طبية، وما نسبته 7.2% إلى تكاليف الأشعة والتحاليل الطبية وتكاليف العلاج في المستشفيات، ويبقى هيكل توزيع النفقات العامة الصحية في الجزائر محددة على أساس طبيعة الخدمات المقدمة من طرف الطب المجاني في المستشفيات والمراكز الصحية والتي يشمل على كل من: فحص طبي عام وطب أسنان وخدمات اجراء الأشعة واختبارات التحاليل الطبية، بالإضافة إلى تمويل خدمات مصالح الولادة ...الخ، إلا أنه يمكننا القول أن تمويل الدولة لهذه الخدمات لا يعتبر كافيا لتغطية احتياجات المواطنين سوآءا من ناحية توزيعها الجهوي أو من ناحية عدالة توزيعها لخدماتها الصحية على الأفراد، فبالإضافة إلى مجانية الطب العمومي في الجزائر ودور الدولة في تحمل تكاليفه من جهة أو مساهمات صندوق الضمان الاجتماعي من جهة أخرى، إلا أن دور

القطاع الصحي الخاص يلعب دورا كبيرا ومهما، ما يدفع بالأفراد خصوصا ذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة إلى تحمل تكاليف العلاج والتداوي عند الأطباء الخواص او تحمل أعباء وتكاليف السفر إلى الخارج للتداوي، وهو ما يوضح ارتفاع نسب الإفاق الصحي الخاص في الشكل -4-

وبما أننا نسعى إلى معرفة مدى تأثير حجم الإنفاق العام التعليمي والصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإنه من الضروري الوقوف على تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2000-2015 والتي يوضحها الجدول التالي:

شكل رقم -7-: تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة 2015-2000

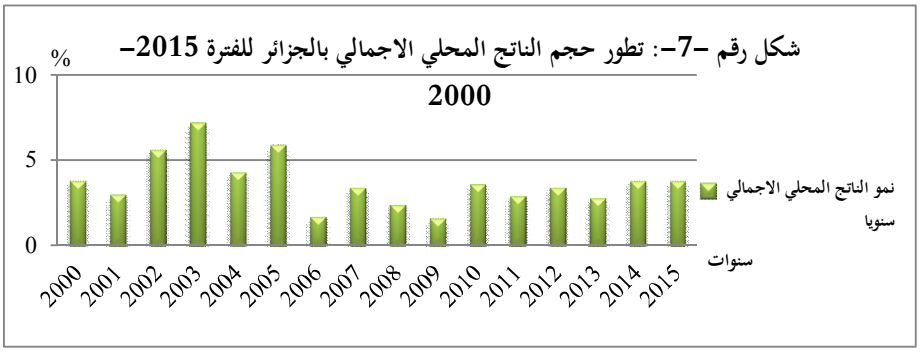

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق 02)

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي (المعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي) قد مر بعدة مراحل خلال الفترة 2000-2015، حيث عرف منذ سنة 2001 إلى 2003 تحسنا ملحوظا انتقل من 3% إلى 7.2% وهو أعلى معدل نمو محقق خلال الفترة الموضحة، ويرجع ذلك لتحسن أسعار النفط وحسن استغلال مداخيلها ضمن البرامج التنموية، أما عن الفترة المتبقية فشهدت هي الأخرى تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي تفسر أساسا بتذبذب أسعار النفط وبالتالي انخفاض حجم مداخيل الجباية البترولية كما حصل بسبب الأزمة المالية وتأثيراتها على قطاع المحروقات وهو ما يفسر انخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى 1.6% وهو أدنى معدل تشهده الفترة، وسنحاول تحديد أثر النفقات العامة الموجهة للقطاع التعليمي والنفقات الموجهة للقطاع الصحي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من خلال العنصر الموالي.

3-الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2015

تعددت الدراسات التجريبية في قياس أثر الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بين الباحثين، ووفقا لذلك اختلفت النتائج المتوصل إليها بين مؤثر إيجابي وآخر سلبي باختلاف طرق القياس والتقدير، وسنحاول استكشاف هذه العلاقة من خلال إجراء دراسة قياسية للفترة 2000-2015 باستخدام المعطيات التالية:

جدول رقم -2-: المعطيات المستخدمة في الدراسة القياسية

	الرمز	المتغير	مصدر البيانات	المدة
المتغير التابع	GDP	نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي	بيانات البنك الدولي	بيانات سنوية للفترة 2000-2015
المتغيرات	GEDUC	الإنفاق العام على التعليم (نسبة من اجمالي الإنفاق العام)	من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية	

المستقلة	GHEAL	الإنفاق العام على الصحة (نسبة من إجمالي الإنفاق العام)	بيانات البنك الدولي	

المصدر: (من إعداد الباحثين)

الطريقة المستخدمة في الدراسة: لغرض تقدير أثر الإنفاق العام الموجه للتعليم والصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2000 سوف نقوم بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09) وذلك باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باعتماد لوغاريتم السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج تقديرية أكثر دقة، بتفادي عدم تجانس البيانات والتخلص من تشتت السلاسل لزمنية وجعل العلاقة بينها خطية وبالتالي تكون الصيغة كالتالي:

$$LNGDP = C(1) + C(2)* LNGEDUC + C(3)* LNGHEAL$$

ويشير الجدول التالي إلى نتائج نموذج التحليل الاحصائي (Eviews09) لمعادلة النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى العادية في الجزائر للفترة 2000-2015

جدول رقم -3-: تقدير أثر الإنفاق العام الموجه للتعليم والصحة على نمو الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة 2000-2015

Dependent Variable: LNGDP
Method: Least Squares
Date: 05/15/19 Time: 17:38
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.147186	2.735177	-0.419419	0.6818
LNGEDUC	0.891628	0.687658	1.296616	0.2173
LNGHEAL	0.030730	0.819125	0.037516	0.9706

R-squared	0.116215	Mean dependent var	1.231129
Adjusted R-squared	-0.019752	S.D. dependent var	0.405601
S.E. of regression	0.409587	Akaike info criterion	1.220027
Sum squared resid	2.180903	Schwarz criterion	1.364888
Log likelihood	-6.760218	Hannan-Quinn criter.	1.227445
F-statistic	0.854731	Durbin-Watson stat	2.307879
Prob(F-statistic)	0.447974		

المصدر:(من إعداد الباحثين انطلاقا من بيانات الملحق رقم 02 واعتمادا على برنامج Eviews09)

بناءا على مخرجات البرنامج كانت نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي في الجزائر كما يلي:

$$LNGDP = -1.15 + 0.89*LNGEDU + 0.03*LNGHEAL$$

$R=11.62\%$ $tc_1=-0.42$ $tc_2=1.3$ $tc_3=0.04$

$R^2=-1.98\%$ $F=0.85$ $DW=2.31$

التحليل الإحصائي والاقتصادي:

- تشير إحصائية R=0.1162 إلى أن 11.62% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي مرده إلى المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج بينما 88.38% تعود لمتغيرات خارج النموذج أما إحصائية Adjusted R-squared فتشير إلى ضعف القوة التفسيرية له.

- تشير إحصائية فيشر F=0.85 إلى أن النموذج ليس له معنوية إحصائية وبالتالي فمعلمات النموذج هي الأخرى ليست ذات معنوية.

- معامل الإنفاق العام الموجه للتعليم LNGEDU موجب: أي أن ارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.89 وحدة مع ثبات العوامل الأخرى، ومعامل الإنفاق الموجه للصحة LNGHEAL هو الآخر موجب: أي أن ارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.03 وحدة مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي كل منهما يتوافق مع الأدبيات والنظريات الاقتصادية لكل من (E.F.Denison 1962) (R M.Solow 1975)، (Hiks 1980)، (Lucas 1988) ،(Barro 1991) فالنتائج تؤكد على الدور المهم لرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن زيادة هذا الخير تكون بنسبة أقل من الزيادة في كل من الإنفاق التعليمي والإنفاق الصحي، أي يزيد بشكل ضعيف جدا يكاد ينعدم وهو غير كاف أبدا، خاصة إذا ما قورنت مع حجم المجهودات التمويلية المخصصة للاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر ضمن قطاعي التعليم والصحة الذين يعتبران محور التنمية البشرية والنمو حسب هذه النظريات، ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- يتمثل الدور الإيجابي للإنفاق العام على قطاع التعليم في الجزائر ولو بشكل ضعيف في القدرة على التأثير في حجم ما تكتسبه العمالة من معارف ومهارات من جهة، لكن ضعفه راجع لعدة أسباب تتعارض مع ما جاءت بها نظريات النمو أو غير محقق لمتطلبات نجاحها منها:

- استحواذ نفقات التسيير (رواتب وأجور ومنح وتعويضات) على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، وبالتالي انخفاض الاستثمارات العمومية في مجال التعليم في الجزائر يؤدي إلى انخفاض جودته وانخفاض العائد منه، وهو مخالف تماما لما يراه Solow (1975) من ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري بما في ذلك التعليم، وذلك من أجل توسيع المعرفة وزيادة الأبحاث العلمية وتحقيق التقدم التكنولوجي، باعتبار ذلك ضروري حتى تتضاعف انتاجية الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا تم تكثيف الاستثمار في هذا المجال، وعدم اقتصار النفقات الحكومية على الرواتب والمنح والتعويضات.

- الاهتمام بالجانب الكمي دون الجانب النوعي لمخرجات التعليم (جودة الخبرات) وقصور النظام التعليمي، فهو لا يحسن من فرص الإبداع والابتكار والعمل ويجعل العامل أقل انتاجية، وهو يتنافى مع ما جاء به كل من Lucas (1988)

و(1990) Romer الذين يعتبران أن دور رأس المال البشري الايجابي يكمن من خلال تراكمه وتوظيف الخبرات المتولدة عنه بزيادة الابتكار والابداع بما يرفع انتاجية العمال لدى المؤسسات الانتاجية، غير أن هذه الأخيرة أيضا تتميز بضعف أدائها في الجزائر باعتبارها بلد نفطي بالدرجة الأولى وهو ما يقلل من الاهتمام بجودة التعليم وتوظيف المعارف والمهارات.

- ضعف ارتباط سوق العمل بمخرجات التعليم، فلا يوجد تنسيق بين المخططات الاقتصادية والتعليمية في الجزائر، وهو ما تدعمه دراسة «أحمد سلامي واسماعيل بن قانة"، فمن أهم نتائج دراسته هو عدم وجود توافق بين احتياجات سوق العمل ونوعية التعليم في الجزائر حيث أن هذا الأخير يرتكز على تخصصات نظرية أكثر منه علمية تطبيقية، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب إلى البلدان التي لها نواتج تعليمية أفضل (أحمد سلامي واسماعيل بن قانة، 2016، ص 67).
- يؤكد (schultz 1961) على أن النمو الاقتصادي يتحقق عندما تكون الفوائد الناتجة عن التعليم أكبر من حجم التكاليف والنفقات المرتبطة بها، و هذا الأمر يخالف الواقع الجزائري حيث يرتفع حجم النفقات التعليمية بشكل كبيرا جدا مقارنة بالعوائد الناتجة عنه ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فهي ضعيفة جدا.
- يتمثل الدور الإيجابي للإنفاق العام على الصحة في الجزائر ولو بشكل ضعيف باعتباره خدمة وواجب تقدمه الحكومة للمجتمع قبل أن تكون دافعا للنمو والتنمية وهو موجود لأغراض أخلاقية دون النظر لكون البلد متقدما أم متخلف، فتشير دراسة (حكيمة العوفي) إلى أن تطور النفقات الصحية في الجزائر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي باعتباره أصبح مراعيا للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والتوزيع العادل لها لتصبح في المتناول خاصة في ظل توفر التأمين الصحي الرسمي للموظفين في القطاعين العام والخاص، وبالتالي إيجابية تأثير الموظفين الأصحاء في أداءهم لنشاطهم (حكيمة العوفي، 2016/2015، ص 186)، فضلا عن مجانية العلاج المقدم في القطاع الصحي العام، ولكن ضعف هذا التأثير على النمو الاقتصادي يرجع لعدة أسباب منها:
- انخفاض حجم النفقات العامة الموجهة للصحة مقارنة بالتعليم من جهة وغياب التجهيزات والمستلزمات اللازمة لارتفاع تكاليفها من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجود عدة عراقيل أخرى منها سوء تسيير الموارد المالية الموجهة لهذا القطاع.

خاتمة

يعتبر إنفاق الدولة الموجه لرأس المال البشري من مقومات تحقيق مستويات عالية للتنمية البشرية وعاملا مهما للنمو الاقتصادي وفي مقدمة القضايا التي يطرحها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وهذا ما أكدته فعلا نظريات النمو الداخلي ونظريات الاستثمار البشري التي اعتبرته عاملا إنتاجيا مهما، ويعتبر توجه الدول بمواردها المالية للاستثمار في كل من قطاعي التعليم والصحة من أهم التوجهات والركائز الحديثة التي تسعى من خلالها العديد من البلدان (خاصة غير النفطية) إلى تطوير اقتصاداتها، وقد تجسد هذا التوجه في الجزائر من خلال تبنيها لعدة برامج تنموية ارتفعت من خلالها حجم المخصصات المالية الموجهة للتنمية البشرية من برنامج لآخر، ويعتبر هذا التوجه غير حاسم في العديد من الدول فقد تباينت النتائج التي

تحققها البلدان والتي توصلت إليها العديد من الدراسات، وهو ما تطلعت له دراستنا من خلال محاولة معرفة مدى مساهمة الإنفاق الموجه لرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وبناءا على ذلك توصلنا للعديد من النتائج أهمها:

- الإنفاق العام الموجه للتعليم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ولكن بشكل ضعيف جدا مقارنة مع مخصصاته ضمن برامج الانعاش، ويرجع ضعف تأثيره لانخفاض فرص الإبداع والابتكار بما يرفع من انتاجية الفرد العامل، وهو يتنافى مع ما جاء به كل من Lucas (1988) و Romer (1990) الذين يركزان على ضرورة تراكم وتوظيف الخبرات في الانتاجية، وهذا أمر غير محقق في الجزائر نظرا لعدم جودة التعليم وغياب الابتكار من جهة وعدم ربطه بسوق العمل من جهة أخرى (غياب التنسيق بين المخططات الاقتصادية والمخططات التعليمية)، واستحواذ نفقات التسيير (المنح والرواتب والاجور والتعويضات) الجانب الأكبر ضمن إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا ما يجعل من التجهيزات والإمكانيات المادية من مدارس ومستشفيات ومخابر محدودة الفعالية والاستيعاب من جهة أخرى، وبالتالي فإن رؤية Solow (1975) التي تقضي بضرورة توسيع الأبحاث العلمية والمعرفة وتحقيق التقدم التكنولوجي بما يخدم انتاجية الفرد هي الأخرى غير محققة، وبالتالي فطبيعة ودور الانفاق العام الموجه للتعليم في الجزائر محدود وضعيف جدا عند ممارسة أثره على النمو الاقتصادي.

- الإنفاق العام الموجه للصحة يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ولكن بشكل ضعيف، ونفسر التأثير الإيجابي له إلى استفادة الأفراد بشكل أساسي من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الرسمي للموظفين وبالتالي تحسين نشاطاتهم، وتوفير مجموعة من الخدمات الصحية للأفراد بشكل عادل، أما عن أسباب ضعف تأثيره فهي تؤول إلى انخفاض حجم الإنفاق العام الموجه للصحة مقارنة بالتعليم وارتفاع التكاليف من جهة أخرى، فضلا عن عدم توفر الإمكانيات اللازمة والتجهيزات المادية والبشرية الكفأة، ووجود عدة عراقيل تخص تسيير موارد هذا القطاع.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن قبول الفرضية الرئيسية للدراسة "حيث أن "الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والصحة في الجزائر يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي" ولكن بمعدلات ضعيفة جدا لاتصل إلى المستوى المرغوب، بالرغم من ارتفاع مخصصاته ضمن البرامج التنموية، ويمكن تلخيص بعض الاقتراحات كالتالي:

- ضرورة الاهتمام بنوعي الإنفاق العام (التجهيز والتسيير) الموجهة لرأس المال البشري خاصة في قطاعي التعليم والصحة بما يوفر الهياكل والمستلزمات والخبرات الضرورية، وإدراجه ضمن سلم أولويات إنفاق الدولة وهيكلته بما يحسن جودة المخرجات وبالتالي يحسن النمو الاقتصادي.
- ربط سوق العمل بالتعليم مع إجراء تعديلات وتصحيحات في النظام التعليمي بما يتوافق واحتياجات سوق العمل، وتوجيهه بما يخدم تنمية القطاعات الاقتصادية.
- تطوير الصناعات الدوائية الوطنية ومختلف البنى التحتية للمؤسسات التعليمية والصحية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم شريفي، (2012)، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،جامعة حسيبة بن بوعلي ، (ع 8)، ص ص 33-40.
- أحسن حسين الهيثمي وآخرون (2009) "العلاقة بين الانفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الاردني والسعودي للمدة 1981-2006." المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (الجامعة المستنصرية)، السنة السابعة، العدد 20.
- أحمد سلامي واسماعيل بن قانة، (جوان, 2016)، **واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1964-2013**، مجلة رؤى اقتصادية،جامعة الوادي، (ع 10)، ص ص 49-69.
- حكيمة العوفي، (2016/2015)، **السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة التقييم)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في (اقتصاد وتسيير عمومي)، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، الجزائر.
- حمزة مزيان، (2016/2015)، **تنافسية رأس المال البشري العربي دراسة مقارنة بين دول الاتحاد المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في (العلوم الاقتصادية)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
- دينا أحمد عمر، (2013)، **نموذج مقترح لقياس أثر حجم الانفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي للدول بالتطبيق على دول عربية مختارة للفترة بين 1990-2009**، مجلة بحوث مستقبلية (كلية الحدباء الجامعة)، (ع43). ص ص 127-141.
- ذهبية سيد علي، (2017)، **أهمية التعليم في التنمية البشرية**، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث المتخصصة، جامعة الجزائر2، مجلد 03، (ع01). ص ص 32-53.
- سهيل عيسى مقابلة ومصطفى محمد العلاونة، (2016)، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية عن الأردن**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد 22، (ع93). ص ص 335-364.
- عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، **التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية**، تاريخ الدخول 28 /04/ 2017، أنظر:

http:// faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CAP8ZA7N.pdf

- علي مكيد، (جوان 2017) **العلاقة بين الانفاق الحكومي الصحي والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة، (ع 08)، جامعة يحي فارس بالمدية – الجزائر- ص ص: 5-19.
- فوزي مرابط ونادية شطاب، (تشرين, 2015)، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر 1997-2011، دراسة قياسية وفق سببية GRAGER**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، مجلد 1، (ع37). ص ص 283-312.
- محمد موساوي، (2015/2014)، **الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في (الاقتصاد)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- نجاة قاضي،(2014)، **دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مجلد 2، (ع11). ص ص 57-71.
- هيام خزعل ناشور، (ديسمبر, 2012)، **العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، مجلد 08، (ع31). ص ص 1-19.
- يوسف حوشين، (ديسمبر, 2015)، **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،جامعة أم البواقي، (ع 04). ص ص 129-146.

- يوسف مسعداوي، (2015)، **دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري: دراسة تقييمية لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مجلد 01، (ع 12). ص ص 233-250.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Akbar Khodabakhshi. (2011, June). Relationship between GDP and Human DevelopmentIndices in India. International Journal of Trade Economics and Finance,Vol 02 (N 03). pp 251-253
- C.N.E.S. (2016). Rapport national sur le devloppement humain 2013-2015, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?,Consulté le 05 10, 2017, sur http://www.cnes.dz/ar/?p=1621
- Chris Tofallis. (2013). An automatic-democratic approach to weight settingfor the new human development index. J Popul Econ (N 26). pp 1325–1345
- Fatima Boussalem. (2014). The Relationship between public spending on health and economic growth in Algeria: Testing for Co-integration and Causality. International Journal of Business and Management,Vol 02 (N 03). pp 25-39.
- Fintan Paul and Godlove Furahisha. (2017, January). Government expenditure and economic growth nexus: Wagner's law or Keynesian hypothesis for tanzania?. African Journal of Economic Review, Vol 07 (N 01). pp 32-47.
https://data.oecd.org/eduresource/public-spending-on-education.htm
- Majed Farhan Bader. (2012). The effect of education on economic growth in jordan: an econometric study (1976 – 2007).The Modified Version"Dirasat, Administrative Sciences, Vol 39 (N 01). pp 97-106.
- Nabila Asghar.et-al. (July-Dec 2011) «Impact Of Government Spending In Social Sectors On Economic Growth: A Case Study Of Pakistan.» Journal Of Business & Economics .Vol 03, (N° 03): 214-234.
- Odo Stephen Idenyi et al. (2016, March). Analysis of the relationship between human capital development and economic growth in Nigeria.European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol 04(N 03). pp 56-71
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2001). Health Data 2001: A Comparative Analysis of 30 Countries, OECD, Paris, 2001, data sources, definitions and methods. Retrieved 11 08, 2017, from https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=2198
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2016). Retrieved 11 08, 2017, from
- Rezine Okacha. (2015, Dec). Capital humain et croissance economique une approche en données de panel sur pays africains. Roa Iktissadia REVIEW,(N 09). pp 331-342.
- Stephen Oluwatobi, Et I. Oluranti Ogunrinola.. (June 2011) «Government Expenditure On Human Capital Development: Implications For Economic Growth In Nigeria.» Journal Of Sustainable Development .Vol 04, (N° 03) pp : 72-80.
- United Nations Development Program (UNDP). (1990). Human Development Report. Retrieved from http://hdr.undp.org/en/global-reports
- Yousra mekdad et al , (2014), Public spending on education and Economic Growth in Algeria, Causality Test", International Journal of Business and Management,Vol 02 (N 03). pp: 55-70.

ملاحق:

ملحق رقم 01: تطور هيكل نفقات التعليم في الجزائر للفترة **2000**-2015 الوحدة ألف دج

السنوات	نفقات التسيير الموجهة لقطاع التعليم		مجموع نفقات التسيير الموجهة لقطاع التعليم	نفقات التجهيز الموجهة لقطاع التعليم	مجموع النفقات العامة الموجهة لقطاع التعليم	نفقات التسيير العامة للدولة	نفقات التجهيز العامة للدولة	إجمالي الانفاق العام في الجزائر
	التربية الوطنية	التكوين المهني						
2000	132 753 160	8 068 494	140 821 654	30 105 000	170 926 654	965 328 164	240 512 000	1 205 840 164
2001	137 413 766	9 131 647	146 545 413	53 116 000	199 661 413	836 294 179	488 462 000	1 324 756 179
2002	158 042 316	12 498 979	170 541 295	74 188 000	244 729 295	1 050 166 167	552 262 000	1 602 428 167

1 785 197 900	687 812 000	1 097 385 900	269 207 116	84 867 000	184 340 116	13 234 188	171 105 928	2003
1 920 000 000	720 000 000	1 200 000 000	285 516 424	84 092 000	201 424 424	14 803 552	186 620 872	2004
1 950 000 000	750 000 000	1 200 000 000	306 644 975	75 840 000	230 804 975	16 402 855	214 402 120	2005
2 631 434 977	1 347 988 000	1 283 446 977	357 793 761	118 772 000	239 021 761	16 985 289	222 036 472	2006
3 623 758 361	2 048 815 000	1 574 943 361	412 013 476	159 071 000	252 942 476	17 054 308	235 888 168	2007
4 322 861 696	2 304 892 500	2 017 969 196	462 582 514	162 165 000	300 417 514	19 873 561	280 543 953	2008
5 191 458 458	2 597 717 000	2 593 741 485	642 147 524	241 933 000	400 214 524	25 937 588	374 276 936	2009
5 860 860 823	3 022 861 000	2 837 999 823	702 526 203	283 462 000	419 064 203	28 498 036	390 566 167	2010
6 618 426 634	3 184 120 000	3 434 306 634	1 148 400 507	540 754 000	607 646 507	38 328 953	569 317 554	2011
7 428 667 056	2 820 416 581	4 608 250 475	727 139 833	133 624 000	593 515 833	49 132 325	544 383 508	2012
6 879 821 144	2 544 206 660	4 335 614 484	949 433 111	273 134 000	676 299 111	47 635 070	628 664 041	2013
7 655 966 576	2 941 714 210	4 714 252 366	990 167 509	243 865 900	746 301 609	49 491 196	696 810 413	2014
8 858 063 424	3 885 784 930	4 972 278 494	1 048 257 331	250 809 500	797 447 831	50 803 924	746 643 907	2015

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية من**2000** إلى 2015، وزارة المالية الجزائرية)

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances

ملحق رقم 02: بعض مؤشرات الانفاق على التعليم والصحة والناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة **2000-2014** الوحدة %

السنوات	الانفاق الخاص على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق الصحي	الانفاق الحكومي على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق الصحي	نفقات الضمان الاجتماعي على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي العام على الصحة	الانفاق الحكومي على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق العام للدولة	الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام للدولة	نمو الناتج المحلي الاجمالي سنويا
2000	**28**	**72**	35,53	**8,79**	**14,17**	3,82
2001	**23,7**	**76,2**	33,27	**9,36**	**15,07**	3,01
2002	**24,7**	**75,3**	33,92	**8,19**	**15,27**	5,61
2003	**23,3**	**76,7**	33,4	**8,58**	**15,08**	7,2
2004	**28,6**	**71,4**	33,47	**8,22**	**14,87**	4,3
2005	**30,6**	**69,3**	34,67	**8,27**	**15,73**	5,91
2006	**31,5**	**68,5**	36,38	**7,96**	**13,6**	1,68
2007	**30,1**	**69,8**	34,88	**8,02**	**11,37**	3,37
2008	**28**	**72**	35,18	**7,97**	**10,7**	2,36
2009	**29,1**	**70,9**	36,29	**8,92**	**12,37**	1,63
2010	**30,5**	**69,5**	37,59	**9,54**	**11,99**	3,63
2011	**29,4**	**70,6**	34,47	**9,27**	**17,35**	2,89
2012	**27**	**72,9**	30,78	**10,05**	**9,79**	3,37
2013	**28,9**	**71**	33,71	**11,85**	**13,8**	2,77
2014	**28**	**72**	36,33	**11,61**	**12,93**	3,79
2015	**29,4**	**70,6**		**10,73**	**11,83**	3,76

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية):

http://apps.who.int/gho/data/
https://data.albankaldawli.org/